من جنس ما يصلى فيه الرجل وافضله القطن الابيض وفي الجلد وجهان بالمنع ما اليه المصروف
البيان وقطع به وتكره لعدم قضمه من اطلاق الثوب ولنزعه عن الشهيد وفي الكفن
بجواز الصلوة للرجل كما ذكرناه هذا كله مع القدرة اما مع العجز يجزي من العدد ما امكن و
لو ثوبا واحدا وفي الجنس يجزي كل مباح لكن يقدم الجلد على الحرير وهو على غير الماكول
من وبر وشعر وجلد ثم الخز ثم ويحتمل تقديم الحرير وما بعده وعلى غير الماكول خاتمة
والمنع من غير جلد الماكول مطرد ويستحب ان يزاد للميت الحية بكسر الحاء وفتح الباء الموحدة
وهو ثوب يمني وكوطا عربية بكسر العين نسبته الى بلد باليمن حمراء ولو تعذرت
الا صفان او بعضها سقطت واقتصر على الباقي ولو لفا فوق بعضها والعمامة للرجل وقدرها
ما يؤدي هيئتها المطلوبة شرعا بان يشتمل على حنك وذوابتين من اليمنى تلقى
على صدره على خلاف الجائي الكوخيا منه هذا بحسب الطول واما العرض فيعتبر فيه اطلاق
اسمها والخامسة وهي خرقة طولها ثلثة اذرع ونصف في عرض نصف ذراع الى ذراع ينفرد بها
الميت ذكرا كان او انثى ويلف بالباقي حقويه وفخذيه الى حيث ينتهي ثم يدخل ما تحته
الجزء الذي تنتهي اليه سميت قلتة نظرا الى انها منتهى عدد الكفن الواجب وهو الثلث
والمندوب وهو الجيدة والخامسة واما العمامة فلا تعد من اجزاء الكفن اصطلاحا و
ان استحبت والمرئة القناع يستر به راسها بدلا عن العمامة ويزاد عنه القمط وهو
ثوب من صوف فيه خطط يخالف لونه شاملا لجميع البدن فوق الجميع وكذا تزاد
عنه خرقة اخرى تلف بها اليا ويشد الى ظهرها على المشهور ولم يذكرها المصنف هنا و
لا في البيان ولعل لضعف المستند فانه خبر مرسل مقطوع وراويه سهل ابن زياد
ويجب مساك ما جبه السبعة بالكافور واقله مسماه على مسماها ويستحب كونه
ثلثة عشر درهما وثلثاوه ونه بالفضل اربعة دراهم ودونه مثقال وثلث ودونه
مثقالا ووضع الفاضل منه عن المساجد على صدره لانه مسجد في بعض الاحوال و
كتابة اسمه وانه يشهد الشهادتين واسماء الائمة عليهم السلام بالتربة الحسينية عما بالقرب
الا بيض على العمامة والقميص والازار والحبرة والجريد بين المعولتين من سعف النخل





او من السدر او من الخلاف او من الورس ومن شجر رطب سرطبا في الفطاء كما ذكر يجعل ما
منها بين الايمن والاذى من الايسر فايمن عند الترقوة واحدة الترائق وهي العظام
المكتنفة لثغرة النحر بين القميص وبشرته والاذى بين القميص والازار من جانب الايسر
فوق الترقوة لتكونا خفراوين ليستدفع عنها العذاب ما داما تكدان والمراد ان قدر
كل واحدة طول عظم ذراع الميت ثم قدر شبر ثم اربع اصابع واعلم ان الوارد في الخبر من الكتابة
ما روى ان الصادق عليه السلام كتب على شيبة كفن ابنه اسمعيل اسمعيل يشهد ان لا اله الا
الله وذاك لا صحاب الباقي كتابة ومكتوبا عليه ومكتوبا به للتبرك ولا نفي يخص مع
ثبوت اصل الشيء وهذا اختلف عبارتهم فيما يكتب عليه من الانقطاع وعلى ما ذكر
لا يختص الحكم بالمذكور بل جميع اقطاع الكفن في ذلك سواء بل هي واحد من الموتين
لدخولها في اطلاق النص بخلاف هما ولا يخفى ان احتياج الى الخياطة ينبغي ان يخيط
ولا يبل بالريق على المشهور ولم نقف فيهما على اثر ويكره الاكفان المبتدأ او اتخذ
به عما لو كفن في قميصه فانه لا كراهة في تكفينه كذلك بل يقطع منه الازار وقطع الكفن
بالمدينة قال الشيخ وهم سمعنا مذاكرة من الشيوخ وعليه كان عملهم وجعل الكافور في
سمعه وبصره على الاشهر فلا فالصدوق حيث استحب استنباط الحبر واية معارضة
باصح منها واشهر ويستحب اغتسال الغاسل قبل تكفينه عسل المس ان اراد هو
التكفين او الوضوء للكل مع عسل المس للصلوة فينوي فيه الاستباحة او الرفع
او ايقاع التكفين على الوجه الاكمل فانه من جملة الغايات المتوقفة على الطهارة و
لو اضطر لحنوط الميت او تعذرت الطهارة غسل يديه من المكبين ثلثا ثم كفنه و
لو كفنه غير الغاسل فالاقرب استحباب كونه مطهرا لنحوي اغتسال الغاسل او وضوئه
الرابع الصلوة وتجب الصلوة على كل من بلغ اي اكمل ستا ممن لم يحكم باسلامه من كلا
المذكورة في غسله عدا الفرق المحكوم بكفرها من المسلمين وواجبها القيام مع القدرة
فلو عجز عنه صلى بحسب الامكان كاليومية وهل يسقط فرض الكفاية من القادر و
العاجز نظر من صدق الصحيحة الصلوة عليه ومن نقصها مع القدرة على الكمال توقف

للقميص